فجوة اللامساواة والتفاوت داخل البلدان وعبرها

د. ليلى مداني

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، madanirdll@gmail.com

تاريخ الإيداع:2018/12/20 **تاريخ المراجعة:** 2019/09/25 **تاريخ القبول:** 2019/10/20

ملخص

لقد ظل التفكير باللامساواة والتفاوت على المستوى العالمي في الهامش باعتبارهما المنبع الذي يغذي الهويات والاندفاعات الأصولية، إلا أنه منذ الثورة الصناعية ازداد انقسام العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف وازدادت فجوة اللامساواة والتفاوت، هذا الأخير الذي يتم تعزيزه وتغذيته بشكل متفاقم، فالمؤشرات والأرقام التي تعبر عن ذلك التفاوت في الجانب الاقتصادي هي أيضا تشكل انعكاسا له في جوانب أخرى من حياة الفرد خاصة على المستوى الاجتماعي في كل من الصحة والتعليم والبيئة، كما أن التفاوت واللامساواة يمكن النظر إليها ضمن بعدين أحدهما مرتبط بالدولة داخليا أي بين أفرادها خاصة الدول النامية، والآخر مرتبط بالعلاقة بين الدول خاصة بين دول الشمال والجنوب وهذا ما يستدعي ضرورة الوقوف عند طبيعة اللامساواة العالمية.

كلمات المفاتيح: لامساواة، ثروة، عولمة، لامساواة بيئية.

Increasing inequality within and across countries

Abstract

Since the Industrial Revolution, the world has known a sharp increase in global inequality, a division of the world into a developed North and a backward South representing Third World countries and a growing division between the two worlds, which is reflected in indicators of economic inequality revealing disparities in other aspects of an individual's life. Health, education and even the environment issues require an explanation of the nature and causes of global inequality and the reasons for its persistence and expansion on a world scale.

Key words: Inequality, wealth, globalization, environmental inequality.

l'inégalité croissante à l'intérieur et entre les pays

Résumé

Depuis la révolution industrielle, le monde a connu une forte augmentation des inégalités mondiale une division du monde entre un Nord développé et un Sud représentant les pays du Tiers-Monde et un fossé croissant entre les deux mondes, qui se traduit par des indicateurs d'inégalité économique révélant des disparités dans d'autres aspects de la vie d'un individu. La santé, l'éducation et même l'environnement, ce qui nécessite une explication de la nature et des causes de l'inégalité mondiale et des raisons de sa persistance et de son expansion à l'échelle mondiale.

Mots-clés: Inégalité, richesse, mondialisation, inégalité de l'environnement .

المؤلف المرسِل: د. ليلى مداني، madanirdll@gmail.com

مقدمة

إن التفاوت واللامساواة العالمية ليست وليدة الصحوة العالمية بالقضايا العالمية المشتركة التي تشكل رهانا عالميا عاما، ولا وليدة القرن 21 بل هي وليدة الثورة الصناعية خاصة في بعدها الاقتصادي، باعتبار أن التطور الصناعي ساهم إلى حد كبير في زيادة الفوارق واتساعها بين الأمم، فمع نهاية الحرب الباردة ازداد الوعي الدولي بزيادة وتسارع اللامساواة والتفاوتات في توزيع الثروة وانسحابها على باقي جوانب حياة الفرد الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم ومختلف الخدمات وحتى على مستوى البيئي، وهو ما يجعلها منظومة مترابطة من اللامساواة فما هي طبيعة التفاوتات العالمية؟ وما هي العوامل الحاسمة والمحددة لتكوين التفاوتات العالمية واستمرارها؟ وما طبيعة اللامساواة الأكثر رهانا وإلحاحا في العقود القادمة؟

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في تسليط الضوء على طبيعة اللامساواة العالمية ومقارنتها عالميا بالاعتماد على مسألتين هما امتلاك الثروة وإنتاجها والتبعات الناتجة عنها، والمرتبطة بقياس اللامساواة في أبعادها المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى البيئية، وبالنظر كذلك إلى مجمل العوامل التي أوجدت اللامساواة وساهمت في استمرارها، من خلال دراسة نقدية مقارنة لتوزيع الثروة العالمية بالوقوف على توزيع الثروة داخل الدولة الواحدة ومقارنتها بين الدول، والتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى اتساع وتزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء عبر المستويين الداخلي وعبر الدولاتي، وكذا محصلة اللامساواة الاقتصادية التي تنعكس على جميع مستويات حياة الفرد خاصة الفئات الهشة والأكثر فقرا، والوقوف في الأخير على اللامساواة الأكثر إلحاحا والتي تشكل الرهان الأساسي للأرض ولبقاء الإنسان وهي البيئة.

1- التفاوت في حيازة الثروة وفي انتاجها:

إن الفجوة العالمية بين الشمال والجنوب تظهر بشكل جلي في المجالات الاقتصادية وحتى السياسية وضمن المصطلحات التنموية التي تروج لها حتى المؤسسات الدولية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة والتي لم تؤدي إلى التقليل من التفاوت، فالفوارق التي تظهر على نطاق واسع من خلال مستويات التصنيع والتقدم الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا وحتى مستويات المعيشة والقوة السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية لا يمكن إهمالها، فقد تغير العالم تغيرا كبيرا منذ الوقت الذي كان فيه الشمال والجنوب مصطلحا أساسيا يتم التعبير به عن تلك العلاقة اللامتكافئة "باعتبار الجنوب ظل مرتبطا بالمجاعة وسوء التغذية والفقر والأوبئة ومستويات التعليم المنخفضة والسياسية الاستبدادية والديكتاتوريات، وعلى الرغم اليوم من وجود الجوع والفقر في العديد من بلدان الجنوب إلا أن عدد الأثرياء للغاية في الجنوب يرتفع بسرعة وخاصة في أمريكا اللاتينية"[(1)]، وعليه سوف نقوم بالتطرق إلى التفاوت الاقتصادي باعتباره أساس الانعكاس الظاهر للامساواة والتفاوت في المجالات الأخرى من حياة الفرد من خلال الصحة والتعليم والخدمات وحتى البيئة، وهو ما يجعلها منظومة مترابطة من اللامساواة حيث يظهر بشكل جلي أن "للثالوث الاقتصاد الحر دور بارزا في الدفع نحو زيادة اللامساواة العالمية من خلال الخصخصة وإزالة القواعد والحد من الإنفاق الاجتماعي[(2)]، ولا بد من الإشارة ضمن هذا الإطار إلى أن هناك العديد من المقاييس والمؤشرات التي يتم اعتمادها في دراسة

اللامساواة في امتلاك الثروة وفي إنتاجها وبالرغم من اتفاق أغلب الدراسات المتخصصة على النتيجة النهائية المرتبطة بالهوة التي تتسع خاصة بين الشمال والجنوب إلا أن هناك تفاوتا في الإحصائيات المقدمة من طرف تلك الدراسات، وعليه هناك ضرورة للإشارة إلى أنه تجنبا لذلك اعتمدنا على ما يلي:

- التركيز في تجنب الاختلاف بين الإحصائيات وذلك بالاعتماد أساسا على المحصلة النهائية لفجوة اللامساواة التي تتسع بشكل رهيب وعلى تبعاتها السلبية بغض النظر عن الفوارق بين الإحصائيات المتقاربة إلى حد ما وإن كانت غير متساوية.
- ضرورة الإشارة إلى وجود مجموعة من المؤشرات الإحصائية المركبة التي يتم من خلالها قياس التفاوت في امتلاك أو توزيع الثروة من خلال المقارنة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومن أكثر المؤشرات استخداما نجد "مؤشر ثيل Theil ومؤشر جيني Gini، كما أنه بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الانمائي(PNUD) سنة 1965 تم اعتماد مؤشر التنمية البشرية الذي يجمع بين دخل الفرد الواحد من السكان ومعدل الارتياد المدرسي ومعدل الأمل في الحياة (IDH) وقد بدا استخدامه سنة 1990[3]، باعتباره نتاج المحصلة المرتبطة بالمعايير الثلاث السابقة الذكر، وسيتم الاعتماد على معامل جيني كمؤشر أساسي لقياس عدالة توزيع الدخل القومي داخل الدولة الواحدة وبالمقارنة مع الدول الأخرى أيضا.
- كما لابد من الإشارة إلى أن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية يمكن ملاحظتها ضمن جانبين أساسيين هما: امتلاك الثروة وإنتاج الثروة وعبر مستويين المستوى الوطني والذي يختلف من دولة لأخرى وعلى المستوى الدولي ضمن ثنائية الدول المنتجة للثروة والدول غير المنتجة لها، والتي تظهر مواطن الغنى والفقر في العالم ككل ضمن مناطق جغرافية لا تزال تمثل أفقر مناطق العالم وأخرى لا تزال تشكل أغنى مناطق العالم.
- إن اللامساواة تخدم ألئك الذين يتربعون في هرم السلطة ويعززون فجوة اللامساواة ماديا ولكن على المدى البعيد لا أحد سيستفيد من توسعها "فالدول المتقدمة هي المستفيد الحقيقي من الموارد والثروات الطبيعية، أما الشعوب في البلاد النامية فهم الذين يمدونها بالموارد...إنه النظام الإقطاعي التجاري الذي يسود العالم مرة أخرى، وقد أرسي ليسهل سيطرة هؤلاء الذين يملكون القوة لكن ليس لديهم موارد طبيعية تكفيهم على ألئك الذين يملكون الموارد وتعوزهم القوة التي تحمي مواردهم "[4]، بل حتى إشكالية الموارد لم تعد تأرق الدول المتقدمة باعتبار أن التطور التكنولوجي قد فتح أفاقا جديدة وخيارات كثيرة ولعل الإشكال أصبح يرتبط بالخيار الأقل تكلفة وهو الذي لا يزال الرهان الحاسم في الحاجة إلى الموارد لدول الشمال في علاقتها بالدول الجنوب.

1-1- التفاوتات داخل الدولة

إن التفاوت واللامساواة في توزيع الثروة داخل الدولة يتأثر بالتفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب فهو يرتبط بمجموعة من المناطق ضمن أجزاء كبرى من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كجنوب، مقابل أمريكا الشمالية وأوربا وأستراليا كشمال، كما "تتشارك الطبقة الوسطى والغالبية الفقيرة في الجنوب في المصائر القومية الإقليمية والتي تتمثل في المعاناة من الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية للقوى العظمى وازدواجية المعايير الغربية، وعدم الكفاءة السياسية المحلية فهل تجد سياسات التنمية فرصة في ظل الفوارق العالمية الهائلة في القوة والتكنولوجيا والإنتاج؟"[5]، من المؤسف أنه في الكثير من المرات كان للسياسات الاقتصادية التي تتبنها الدول خاصة تلك

التي يعاني اقتصادها من الاعتلال إلى الثراء الفاحش لنخبة صغيرة مقابل الفقر للأغلبية، ولعل أبرز مثال على ذلك التشيلي التي طبقت معالجة اقتصادها بالصدمة في "سنة 1988 حيث كان 45% من السكان قد تعدو الحد الأدنى للفقر في حين أن نسبة 10% من الأغنياء التشيليين الذين شهدوا زيادة في مداخيلهم بنسبة 83% وحتى سنة 2007 كانت التشيلي لا تزال أحد أكثر المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة باعتبارها في ذلك الوقت البلد الذي يحتل المرتبة الثامنة ضمن لائحة الدول الأكثر افتقارا إلى المساواة، والتي تم رصدها من بين 123 بلدا"[6]، ولذا فمن الواضح أن المعالجة بالصدمة في الاقتصاد والتي ناد بها رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان "لم تكن قط شفاء للاقتصاد عن طريق الزعزعة بل كانت دائما تهدف إلى تحقيق ما استطاعت أن تحققه بالفعل، أي شفط الثروة إلى الطبقات العليا وصدم معظم الطبقة الوسطى من أجل ازالتها من الوجود"[7]، وهذه الطريقة في معالجة الاقتصاد والتي تتكرر مرارا في اقتصاديات الكثير من الدول خاصة إفريقيا (دول جنوب الصحراء) ودول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل، وتعتبر هذه الطريقة في معالجة الاقتصاد "طفرة حضرية من المضاربات المسعورة والحسابات المربية التي توقد الأرباح الكبيرة والاستهلاك الجامح يطوقها ماض من المعامل الفارغة، وبنى النمو الفاسد ويتم من خلالها استبعاد نصف السكان من الحياة الاقتصادية وانتشار الفساد والمحسوبية وإهلاك القسم الأعظم من المشاريع التجارية القومية الصغيرة منها والمتوسطة وتحويل هائل للثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تلاه تحويل كبير من الديون الخاصة إلى جيوب العامة"[8]، وهذا ما يجعل الكثير من الدول ونتيجة لجملة من العوامل الأخرى التي ترتبط في جوهرها بالجانب الاقتصادي إلى التحول لدول فاشلة وما أكثرها في إفريقيا، وتعود أسباب ذلك إلى توليفة من الفساد والعسكرة السياسية والنزاع على الموارد وضعف الأداء الاقتصادي.

إن اللامساواة في المداخيل والتي لا ترتبط بدول الجنوب فقط ولكن بكل من دول الشمال والجنوب إلا أنها أكثر وضوحا في هذه الأخيرة "ففي لائحة الخمسمائة ملياردير التي وضعتها مجلة فوربي Forbes في سنة 2015 توصلت إلى أن هناك 50 عائلة في إسرائيل تملك 70% من ثروة البلاد"[9]، وهذه واحدة من الحالات التي تبين طبيعة التفاوت الموجود في دول الشمال كما هو في دول الجنوب، حيث "تشهد لندن مثلا أكبر فجوة في الأجور بين أغنى 1% من السكان وأشدها فقرا، فمتوسط أجر شخص في أغنى 1% من اللندنيين هو ما يساوي تقريبا 15 مرة (14.8) أجر شخص ينتمي إلى أفقر 1% في معظم مناطق المملكة البريطانية الأخرى[10]، وذات الأمر ينطبق على فرنسا فقد أشار "المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا أنه بين عامي 2008 و2011 زاد دخل المواطنين الأغنى في البلاد الذين يمثلون 10% فقط بنسبة 3,2% في حين انخفض دخل 10% من الفئة الأفقر من الفرنسيين بنسبة 4,8% وهو تكون تدريجي للفقر في البلدان الغنية"[11]، وهو ما يجعل الدول السابقة الذكر خارج ترتيب الدول الأكثر عدالة في توزيع الثروة وفقا للشكل المرفق والذي يتعلق بترتيب الدول العشر الأولى الأكثر عدالة في توزيع الثروة باعتبار أن المليونيرين لا يستحوذون على نسبة كبيرة من الثروة في تلك الدول كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): عشر دول الأولى الأكثـــر عدالــة في توزيـــع الثــروة بالنسبة المؤوية

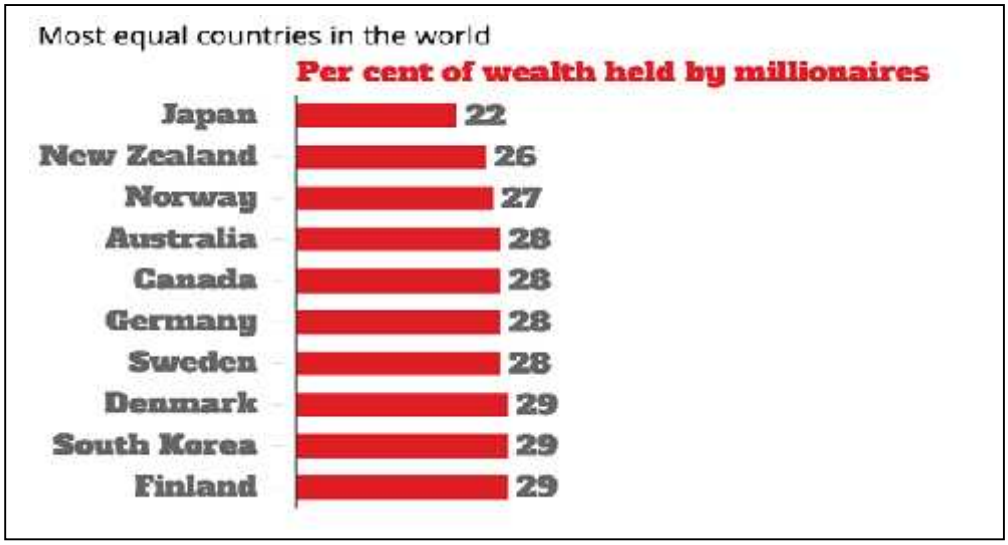

المصدر: أحمد محمد، مؤشر ثراء الدول والشعوب.. أو كيف يسيطر الأغنياء على ثروات البلاد؟، سياسة بوست، 2016، على الرابط: https://www.sasapost.com/new-world-wealth-index/

حيث لا يستحوذ المليونيرات إلا على 22% من الثروة في اليابان وتأتي نيوزلندا في المرتبة الثانية بـ 26%، والنرويج في المرتبة الثالثة بـ 27%، وقد ظهر أول بلد عربي في توزيع الثروة بنسبة استحواذ للمليونيرات على ثروة تتجاوز النصف، حيث قدرت بـ58% في المملكة العربية السعودية، كما ظهر أول بلد من أمريكا اللاتينية بنسبة قدرت بـ55% وهو البرازيل بنفس النسبة مع تركيا كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): ترتيب الدولة العربية الأولى من حيث العدالة في توزيع الثروة

المصدر: أحمد محمد، مؤشر ثراء الدول والشعوب أو كيف يسيطر الأغنياء على ثروات البلاد؟ سياسة بوست، سبتمبر 2016، على الرابط: https://www.sasapost.com/new-world-wealth-index

2-1- التفاوت في حيازة الثروة عالميا:

هناك تفاوت رهيب في توزيع الثروة العالمية من خلال ما أظهرته الكثير من الدراسات وتقارير توزيع الثروة عالميا حيث "يشير مرصد التفاوتات في دراسته للثروة العالمية على أن هذه الأخيرة تقدر بـ250000 مليار تريليون دولار وهي تبين أن 83,4% من الثروة المتراكمة في العالم هي فقط في حوزة 8,4% من سكان العالم، وللإشارة أكثر إلى التفاوت في توزيعها فان 68,7% تعود إلى 8% من سكان المعمورة وذهبت أوكسفام Oxfam

إلى أبعد من ذلك بإحصائية تشير إلى أن 1% من البشر يملكون حوالي نصف الثروة العالمية، بحيث أن أمريكا الشمالية وأوربا تحوزان معا على ثلثي الثروة النقدية العالمية" [12]، كما أنه من خلال الدراسة الواردة في مجلة الدخل والثروة "Review of Income and Wealth " لعام 2014 على الصعيدين العالمي والإقليمي بما في ذلك تقديرات الثروة لكل شخص بالغ في العالم حددت أربع طبقات من الثروة ضمن أربع مجموعات رئيسية وهي[13]:

- المجموعة الأولى أو الأساسية: وهي تمثل قاعدة الهرم بثروة أقل من 10000 دولار أمريكي وهي تشكل أكثر من نصف سكان العالم حوالي 3,3 مليار بالغ.
- المجموعة الثانية: تضم أصحاب الثروة بين 10000 دولار أمريكي إلى 100000 دولار أمريكي وهي تضم حولي 1،1 مليار بالغ.
- المجموعة الثالثة وهي تمثل أصحاب ثروة تتراوح بين 100 000 دولار إلى مليون دولار وهي تضم حولي 1،1 مليار بالغ.
- المجموعة الرابعة: تمثل أصحاب ثروة تفوق مليون دولار أمريكي وهي تمثل هرم الثروة بالنسبة للعالم ككل والتي تضم حولي 365 مليون بالغ فقط، والتي بدورها تضم فئة أقل عدد وهي المجموعة الخامسة بعدد لا يتجاوز 32 مليون شخص من فئة المليونير، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مثلث توزيع الثروة العالمية

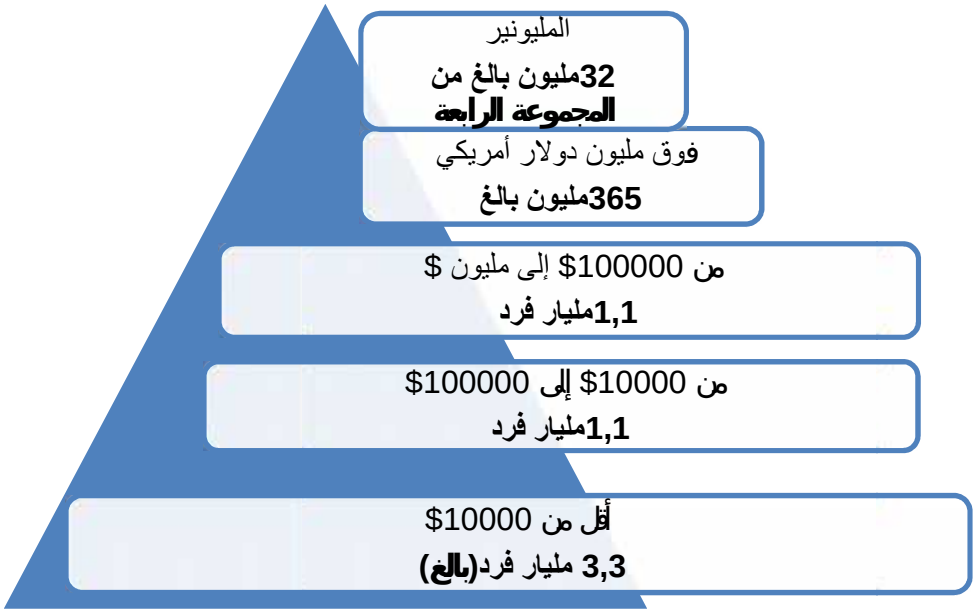

المصدر: لباحث انطلاقا من المعطيات الواردة في: James B. Davies, Rodrigo Lluberas, Anthony F.Shorrocks, Estimating the level and distribution of global wealth 2000-2014, Review of Income and Wealth,S63,N4,December 2017, PP748-749.

حيث يظهر المثلث في الشكل رقم 3 بشكل واضح التفاوت الكبير في توزيع الثروة من خلال أن "هناك 3.3 مليار بالغ في الطبقة الأساسية لينخفض العدد بنحو الثلثين في كل من المستوبين التاليين بحوالي 1,1 مليار فرد بالغ، ليحدث انخفاض أكثر وضوحا بكثير من المجموعة الثالثة بنحو 365 مليون بالغ من المجموعة الرابعة

لتضم هذه المجموعة فئة المليونير بـ32 مليون بالغ فقط، وتمثل نسبة المجموعة العليا 0.7% (المجموعة الرابعة) فقط، ولكن ثروتها المنزلية تصل إلى 111.8 تريليون دولار أمريكي أو حوالي 45% من المجموع العالمي للبالغين، وكما هو متوقع فإن الثروة الأعلى ممثلة بشكل كبير في أغنياء من أوروبا وأمريكا الشمالية [14]، باعتبارها المناطق التي تتركز فيها أكثر من ثلثي الثروة العالمية.

أما على المستوى الإقليمي فإن المنطقة العربية تعرف هي الأخرى تفاوتا رهيبا في توزيع الثروة بين أفرادها حيث أن "متوسط دخل الأسرة السنوي بين أفقر أسرة في المنطقة انخفض من 4600$ أمريكي في السنة في عام 2008 إلى 4100$ أمريكي سنة 2012 وخلال الفترة نفسها ارتفع مؤشر الأسرة الأغنى من 29900$ أمريكي سنويا إلى 33600$ أمريكي، حيث أن أغنى الأسر في المنطقة العربية تكسب ما يزيد عن 25% من أغنى الأسر في البلدان الأخرى المتوسطة الدخل"[15]، وهو ما يعني أن الفجوة في الدخل بين أغنى أسر وأفقرها في اتساع متزايد، وهو ما يعني أن عدم المساواة تعرف نمو سريعا حتى في المنطقة العربية.

كما أن التفاوت ضمن انتاج الثروة هي أكثر تفاوتا بالمقارنة مع حيازة الثروة والأمر راجع إلى أن الفرد الواحد من سكان البلدان 18 الأولى في العالم هو أغنى 33,5% من نظيره من البلدان الأفقر، فالقطري المتوسط الدخل هو أغنى 200 مرة من نظيره من مواطني جمهورية افريقيا الوسطى، مع الإشارة إلى أن الشمال يأوي 16% من سكان العالم إلا انه ينتج 70% من ثروته، ويشير مؤشر جني Gini إلى أن اللامساواة تزداد في العالم على نحو ملحوظ"[16]، لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام المجردة قد لا تعبر عن حقيقة التفاوت خاصة إذا تم مقارنتها بإحصائيات سابقة من خلال أن عدد من كانوا يصنفون ضمن الفقر المدقع أي "أقل من 1,25 دولار في اليوم قد تناقص على أساس أن عددهم كان 1,9 مليار نسمة سنة 1981 أما اليوم فقد تناقص هذا العدد إلى مليار نسمة"[17] والتي يبدوا من خلالها أن عدد الفقراء على الأقل ألئك الذين يصنفون ضمن فئة الفقر المدقع في تناقص، إلا أن الحقيقة هي غير ذلك باعتبار أن التفاوت يزداد أهمية.

يشير معامل جيني للثروة العالمية أن التفاوت بلغ سنة 2016 نسبة 92.2% وهذا الرقم أعلى بكثير من التقديرات التي وجدها الآخرون بالنسبة للعالم في عدم المساواة، حيث تم الحصول على معامل جيني من 70.5% من توزيع الدخل في عام 2008 وهذا الرقم أيضا كان أعلى بكثير سنة 2000 باعتباره بلغ 80.2%، وهو ما يقدم فكرة عن مقدار عدم المساواة في الثروة العالمية بسبب الاختلافات بين البلدان في توزيع الثروة العالمية، حيث كان معامل جيني في عام 2014 73.1%، لذا فعدم المساواة على الصعيد العالمي أعلى منها على مستوى الداخل،[18] وهذا ما يعني أن أقل من 8% من الأفراد الأغنى يستأثرون بأغلب المداخيل العالمية في حين يتقاسم أكثر من 92% من السكان باقي الثروة وهو ما يؤدي إلى تراكم الثروة بشكل كبير وسريع لدى الأقلية الأكثر غنى في حين يتسع عدد الفقراء ويزداد عددهم وفقرهم أيضا، وتحتل الولايات المتحدة اللأمريكية المرتبة الأولى باعتبارها تستحوذ على أكبر قدر من الثروة العالمية لتليها الصين واليابان وبريطانيا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العشـــر الأولـــى الأكثـــر ثـــراء بالبليون دولار لسنتي 2016-2017

W10: Wealth growth by country, 2016 - 2017

Country	Wealth (US$ billion), 2016	Wealth (US$ billion), 2017	Growth %
United States	54 421	62 584	15%
China	20 330	24 803	22%
Japan	16 975	19 522	15%
United Kingdom	9 630	9 919	3%
Germany	9 200	9 660	5%
India	6 584	8 230	25%
France	6 332	6 649	5%
Canada	5 759	6 393	11%
Australia	5 250	6 142	17%
Italy	4 112	4 276	4%

Source: New World Wealth

Source: Worldwide Wealth and Wealth migration trends,Globel Wealth Migration Review, GWMR,February 2018, p7.
https://samnytt.se/wp-content/uploads/2018/02/GWMR-2018.pdf

عند مقارنة الدول العشر الأكثر عدالة في توزيع الثروة في الشكل رقم (1) مع الدول التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الثروة العالمية في الجدول رقم(1) لسنتي 2016 و2017 لا نجد إلا أربعة دول هي كل من اليابان واستراليا وكندا وألمانيا والتي تستحوذ في ذات الوقت على نسبة معتبرة من الثروة العالمية وفي ذات الوقت هي الأكثر عدالة في توزيعها والتي يمكن تلخيص مراتبها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الدول الأكثر عدالة في توزيع الثروة وكذا في امتلاكها

الدولة	مرتبة الدولة ضمن عدالة توزيع الثروة	مرتبة الدولة عالميا في امتلاكها للثروة	عدد السكان
اليابان	1	3	126,8 مليون نسمة
أستراليا	4	9	22,5 مليون نسمة
كندا	5	8	35,9 مليون نسمة
ألمانيا	6	5	81,4 مليون نسمة

المصدر: الباحث انطلاقا من مقارنة المعلومات الواردة في الشكل الأول والجدول الأول والمرتبطين على التوالي بترتيب الدول من حيث التوزيع العادل للثروة، وكذا ترتيب الدول العشر الأكثر امتلاكا للثروة العالمية والتي تظهر في الحالتين، وهو ما يعني ان هذه الدول تعتبر الدول الأكثر عدالة وفي ذات الوقت الأكثر امتلاكا للثروة العالمية.

كما أن تقرير الثروة العالمية من خلال المقارنة بين الجدولين (1) و(3) اللذان يبينان أن معدلات نمو الثروة العالمية في البلدان العشرة التي تحتل المراتب الأولى ستزداد خلال العشر سنوات القادمة (أي سنة 2027) بنسبة كبيرة بحيث أنه في الوقت الذي كانت نسبة النمو 15% سنة 2017 في دولة الرتبة الأولى أي الولايات المتحدة

الأمريكية سترتفع لتصل إلى 20% فقط، إلا أن الارتفاع الكبير في الثروة ستشهده البلدان الآسيوية كل من الصين والهند بنسبة تتراوح على التوالي بين 180% و200%، وأن الدول الأوربية الأربع كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا لن تشهد ارتفاعا كبيرا في ثروتها العالمية، بحيث لن تتجاوز نسبة النمو في الثروة 10% وهو ما يعني أنه بعد سنة 2027 إلى سنة 2030 قد يشهدا العالم تعديلا في الترتيب السابق للدول الأكثر ثراء وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): ترتيب الدول العشر الأولى الأكثر ثراء بالبليون دولار لسنتي 2017 وتوقعات سنة 2027

W10: Wealth growth forecast by country, 2017 - 2027

Country	Wealth (US$ billion), 2017	Wealth (US$ billion), 2027	Growth %
United States	62 584	75 101	20%
China	24 803	69 449	180%
Japan	19 522	25 378	30%
India	8 230	24 691	200%
United Kingdom	9 919	10 911	10%
Germany	9 660	10 626	10%
Australia	6 142	10 442	70%
Canada	6 393	8 311	30%
France	6 649	7 314	10%
Italy	4 276	4 704	10%

Source: New World Wealth

Source: Worldwide Wealth and Wealth migration trends,**Globel Wealth Migration Review**, GWMR, February 2018, p8, 16-09-2018, in:
https://samnytt.se/wp-content/uploads/2018/02/GWMR-2018.pdf

2- العوامل المؤثرة في عدم المساواة في الدخل العالمي:

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تفاوت ولا مساواة كبيرة في توزيع الثروة على المستويين الداخلي أي داخل الدولة وعلى المستوى الدولي من خلال انحصار الثروة لدى دول الشمال على حساب دول الجنوب وتتمثل هذه العوامل في:

2-1- العولمة الرأسمالية ومؤسساتها:

إن العولمة التي تعرف بأنها تذوب كل الحدود وكل القيود تشكل أيضا عبئ إضافيا للدول المتخلفة وبالمقابل تتيح أكبر الفرص لأقوى المنافسين "فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يتغذى على الفقر البشري والعمل الرخيص"[19]، حيث أن هذا النظام يقوم على "الترويج لمنطق المصلحة الذاتية أو "أنا أولا" مما يولد الكراهية ويدمر التضامن بين الفاعلين في الساحة الاقتصادية، فالعولمة الرأسمالية تحظى بإنتاج السلع العامة مثل التعليم والرعاية الصحية التي تهم الجماعة ككل لصالح السلع التي يكون استهلاكها على أساس فردي بحت وهنا يحل تعظيم الأرباح محل إشباع الحاجيات الاجتماعية كموجة لتخصيص الموارد، كما أن العولمة الرأسمالية تغلب الكم على الكيف وتفرض تنميطا ثقافيا بدل التنوع الثقافي...كما تساهم في الإفراط في إنتاج السلع الاستهلاكية مما يزيد من الافتقار واعتلال الصحة وتدهور نوعية الحياة وانهيار البيئة"[20] خاصة في المناطق الهشة، والأمر لا يتعلق بالدول

النامية بل حتى بالدول المتقدمة من خلال القاعدة التي تظم ألئك الذين يعيشون على أطراف الحضارة بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، إذ أن "كل الأنظمة الرأسمالية الناجحة تنطوي على ترتيب هرمي مزود بقيود صلبة وقاسية من السلطة والسيطرة وتشمل حفنة من الأفراد يتربعون على أعلى قمة هذا الهرم وفي يدهم الأوامر المتسلسلة من الأعلى لأسفل تابعيهم، إلى جانب جيش ضخم من العمال في القاعدة والذين من الممكن حسب المصطلحات الاقتصادية أن يصنفوا كعبيد"[21]، باعتبارهم آلة الاقتصاد العالمي وإن كانت الأتمتة منذ بداية القرن العشرين قد بدأت تأخذ مكانا لها في الاقتصاد العالمي مما أثر بدوره على كفاءة الجهد البشري الذي قد لا يكون مجدي في الكثير من الوظائف في العالم المتقدم خلال السنوات القادمة، وهو ما يعني مزيد من البطالين والمهشمين والفقراء على أطراف الحضارات والدول المتقدمة، "فمثلا المؤسسات المالية الدولية كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وحتى منظمة التجارة العالمية بما في ذلك مصرف التسويات الدولية هي من أقوى مؤسسات هيمنة الشمال على الجنوب، وكلها أدوات فعالة في تعزيز عدم المساواة[22]، وهو ما ظهر بشكل جلي من خلال مختلف المؤشرات الرقمية وحتى من خلال العولمة المتفاوتة Uneven Globalization والتي تظهر أكثر فأكثر ضمن الاعتماد المتبادل والنشاط المكثف ضمن "عملية التكامل التقني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين المناطق العالم الثلاث أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان مضاف إليها البلدان حديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا. فالاقتصاديات الوطنية (لباقي الدول الأخرى) خارج هذا الثلاثي يزداد تهميشا من جراء عملية خلق الثروة"[23] وفي ذات الوقت أدى التقدم التكنولوجي إلى ازدياد فك الارتباط بين العالمين المتقدم والمتخلف فيما يتعلق بالمواد الخام الموجودة أكثر في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.

2-2- العولمة التجارية والتطور التكنولوجي

لقد ساهم التطور التكنولوجي منذ نهاية الحرب الباردة خاصة مع بداية الألفية الثالثة نتيجة اتساع وتسارع التطور التكنولوجي ولمعلوماتي في جميع المجالات إلى زيادة فجوة اللامساواة العالمية، فعلى المستوى الاقتصادي ساهم هذا التطور في تخفيض تكاليف النقل وفتح الأسواق وتحسين الاتصال، مما جلب فرص جديدة للنمو في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، "إلا أن عدم المساواة قد ارتفع أيضا وهو ما يعكس حقيقة أن النمو كان مصحوبا بتغير تكنولوجي منحاز على المهارات، أو لأن جوانب أخرى من عملية النمو أدت إلى زيادة عدم المساواة، فالتغير التكنولوجي نتيجة إدخال تحسينات على تكنولوجيا المعلومات لعب دورا مركزيا في الدفع إلى زيادة التفاوت في دخل العمل بسبب الزيادة غير المتناسبة من الطلب على رأس المال والعمالة الماهرة والعمالة منخفضة المهارة وغير الماهرة من خلال القضاء على العديد من الوظائف نتيجة الأتمتة أو رفع مستوى المهارات، وفقد تبين أن التقدم التكنولوجي ساهم بأكبر قدر في ارتفاع التفاوت في الدخل ضمن دول منظمة التعاون والتنمية، وهو ما يمثل ما يقرب من ثلث الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأسواق الناشئة الأكبر حجما، والأمر مماثل لاتساع فجوة الدخل المتزايدة بين ذوي المهارات العالية والمنخفضة على الرغم من الارتفاع الكبير في المعروض من العمالة المتعلمة والتي من المفترض أن تقلل من تلك الفجوة[24]، إلا انه للأسف كان التغيير من خلال التقارب على أساس أن التكنولوجيا تمنح الشمال والجنوب إمكانية التقارب اقتصاديا كحل للأوضاع التي تعاني منها دول الجنوب غير واقعي.

كما أن العولمة التجارية والتطور التكنولوجي وجهان لعملة واحدة حيث كانت التجارة دائما محركا للنمو في الكثير من البلدان عن طريق تعزيز القدرة التنافسية وتعزيز الكفاءة، ومع ذلك فإن ارتفاع التجارة والتدفقات المالية بين البلدان التي ساهم فيها التقدم التكنولوجي والانفتاح التجاري وإن ارتبط في الظاهر بانخفاض التفاوت في حين أن زيادة الانفتاح المالي والتقدم التكنولوجي أديا إلى ارتفاع الدخل وعدم المساواة، مما يعكس على الأرجح حقيقة أن هذه الفوائد تستفيد بشكل غير متناسب من التكنولوجيا الفائقة والمهرة العاملة في مختلف القطاعات، والواقع أننا نجد أن العولمة المالية والتقدم التكنولوجي مرتبطان بزيادة في حصة أعلى 10% من الدخل المتاح في جميع البلدان[25]، فالتكنولوجيات أتاحت نقل الأعمال إلى الخارج باعتبارها محركا هاما للانخفاض والانفتاح التجاري، ويمكن أن يكون لها آثار مختلطة على أجور العمالة غير الماهرة في البلدان المتقدمة، كما يمكن أيضا أن تزيد الأجور الحقيقية عن طريق خفض أسعار (الاستيراد) وفي الوقت نفسه يمكن أن تؤدي زيادة التدفقات التجارية إلى خفض التفاوت في الدخل في البلدان النامية، وزيادة الطلب على العمال الوافدين ذوي المهارات المنخفضة، وهكذا فإن التجارة في عدم المساواة تشكل تحديا حيث أنها تعتمد على وفرة العامل النسبي والإنتاجية والاختلافات بين البلدان، ومدى حصول الأفراد على دخل من الأجور أو رأس مال أقل[26]، وكل هذا بالضرورة سيؤدي إلى عدم المساواة في الدخل والهروب نحو القاع من خلال الاستثمارات التي تتجه نحو المناطق التي تتضمن معايير أقل من حيث اليد العاملة الرخيصة وغياب أدنى احترام للمعايير البيئية، فتلك المناطق تعتبر الوجهة الأولى للاستثمارات المتوحشة القائمة على الاستغلال مقابل تحقيق أرباح طائلة.

كل تلك العوامل السابقة والتي ترتبط أساسا بالنظام الرأسمالي ومختلف المجالات المرتبطة به سواء الاقتصادية أو التجارية تعزز "انقسام العالم إلى شمال وجنوب والذي لا يبدوا تفاوتيا فحسب وليس لا متساويا فقط بل إنه يشمل على حالة أمر واقع يؤدي تعزيزه إلى تفاقم التفاوتات وتعاظم اللامساواة"[27] في العالم ككل سواء ضمن الدولة الواحدة أو بين دول العالم ككل.

2-3- انسحاب الدولة من أداء دورها:

لا بد من الإشارة إلى أن فجوة اللامساواة قد ازدادت حدتها بسبب انسحاب الدولة من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي وأفسحت الطريق أمام عولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة وعولمة الإرهاب وحتى عولمة الخوف، وتحولت إلى الدولة السجانة والدولة الأمنية التي تستثمر في رأس مال الخوف حتى تضمن شرعية وجودها بعدما تخلت عن كل الأدوار التي كانت تكتسب منها الشرعية"[28] وحتى هذه العملية تعرف هي الأخرى تفاوتا بين الدول إذ أن نسبة المضي في هذا الأمر يختلف من دولة لأخرى ومن خلال الشكل الأول يتبين أن الدول التي تحتل المراتب العشر الأولى الأكثر عدالة في توزيع الثروة هي الدول التي تمثل الدول الأكثر رعاية اجتماعية.

2-4- طمع الأفراد:

أعتقد أن البحث عن الثراء وتحقيقه بكل الطرق يخضع لاعتبارات متطابقة مع ما تردد من طرف وليام برودر مدير مالي أمريكي بقوله "حين تجني عشرة أضعاف ما تملك تفرز معدتك مادة كيميائية تتسبب لك في الإدمان[29]، كما قال غاندي ذات يوم من سنة 1926 أيضا "أن النزاع المسلح بين الأمم يثير الرعب في نفوسنا لكن الحرب الاقتصادية ليست أفضل على الإطلاق من النزاع المسلح، والأمر أشبه بعملية جراحية فالحرب الاقتصادية عذاب استنزافي لا تقل أضراره فظاعة عن تلك التي ترصد في الثقافة الحربية بمعناها الحرفي، ونحن لا نكترث بشأن تلك الحروب إذ أننا ألفنا عواقبها القاتلة. لذا من الصائب أن تنشأ حركات مناهضة للحرب، وأنا أصلي لنجاح مثل تلك الحركات ولكنني لا استطيع أن أضع حدا للتخوف القارص من فشلها في استئصال الطمع البشري باعتباره أصل البلاء"[30]، فالبذخ المتطرف والثروة والفقر المدقع سواء على الصعيد العالمي أو داخل البلدان يقدره تقرير الثروة العالمية لسنة 2015 "أن أقل من 1% من البالغين في جميع أنحاء العالم يمتلكون 45% من إجمالي الثروة في العالم. ومن بين هؤلاء 46% منهم في الولايات المتحدة الأمريكية تليها 7% في المملكة المتحدة، و6% في اليابان و5% لكل من ألمانيا وفرنسا، ويشير التقرير إلى أن التوزيع العالمي للثروة هو منحرف نحو الأثرياء. على الرغم من أمريكا الشمالية وأوروبا لا تشكلان سوى 18% من السكان البالغين فقط، في حين تشكلان معا 67% من المجموع ثروات الأسر بالمقارنة مع جميع المناطق الأخرى، وحتى الصين التي لديها حصة عالية من البالغين من سكان العالم 21%، ولكن لا تملك سوى 9% من الثروة العالمية"[31]، وهو ما يعطي تفسيرا واضح للتفاوت بين عدد السكان وتوزيع الثروة والأوضاع أسوء في أفريقيا والهند، ويشير التقرير الصادر عن مصرف التنمية الآسيوي لعام 2014 إلى أنه على الرغم من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل الفقر العام على مدى السنوات الـ 25 الماضية إلا أن حدة عدم المساواة زادت في جزء كبير من منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادة هائلة، وتتجلى عدم المساواة من خلال الدخل والملكية والأصول الاقتصادية وفرص الحصول على الخدمات الضرورية ورفاهية الإنسان بشكل عام، وهناك فجوات واسعة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي والدخل والناتج المحلي الإجمالي والعمالة من جهة، والمستوى الجزئي وظروف الرفاهة والفقر من جهة أخري وحتى وإن كانت الأرقام تشير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي[32] أي زيادة في الثروة العالمية، والنتيجة النهائية لتداخل هذه العوامل هو:

- تفجر الثروات في أعلى السلم وازدياد الفقر في أسفله على مستوى الدولة الواحدة وعلى المستوى الدولي والأمر ينطبق هنا خاصة على دول الجنوب حيث تتسع الهوة بين الطبقة الأغنى والأفقر، ويمكن الإشارة إلى البلدان العربية كمثال حيث يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 إلى أن "عدم المساواة في البلدان العربية آخذ في الارتفاع حيث تعاني المنطقة خسارة قدرها 24,9% وهو أعلى من متوسط الخسارة العالمية البالغ 22,9% وعدم المساواة هو أوسع في مكون التعليم كما يصل مؤشر عدم المساواة في مكون الدخل إلى 17% في حين يصل في جنوب آسيا إلى 18% وفي إفريقيا جنوب الصحراء إلى 28% وفي منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي إلى 36%، كما أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يبين أن لدى المنطقة العربية أعلى نسبة من فقر الريف بالمقارنة مع فقر المدينة باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي"[33].

– تقدم كبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلا أن هذا التقدم التكنولوجي والعلمي السريع لم يؤدي إلى انخفاض حقيقي في مستوى الفقر العالمي.

– وسط ثقافي وسياسي مشحون والدليل الحروب التي تزداد والانتماءات الفرعية التي تنفجر وتهدد الوحدات السياسية التي كانت قائمة، إلى جانب تراجع الدولة عن أداء أدوارها الاجتماعية وحتى الاقتصادية وهو ما يوحي بفوضى عالمية تتوسع فيها اللامساواة.

– عدم المساواة في الفرص حيث غالبا ما يقاس عدم المساواة في الفرص عن طريق تتبع نتائج الصحة والتعليم والتنمية البشرية حسب مجموع الدخل، أو عن طريق الفحص والحصول على الخدمات والفرص الأساسية بالاعتماد على المؤشرات غير النقدية من عدم المساواة، فنتائج امتلاك الثروة تبرز تبعاتها على مستوى الدولة وأبعد منه على المستوى عبر الدولاتي من خلال أن "الثروة الحديثة تمنح أصحابها كل فرصة للعيش حتى سن الكهولة. فالطب يمكن أن يفعل أشياء عجيبة للقادرين على الدفع فهناك فجوة واسعة بين العلاجات المتاحة للأغنياء والعلاجات المتاحة لأغلب الفقراء حتى في المجتمعات المتقدمة في الرعاية الصحية"[(34)]، كما يبلغ مثلا معدل الوفيات الرضع في البلدان النامية ضعف معدل الوفيات الرضع في البلدان المتقدمة، كما تميل معدلات الوفيات إلى أن تكون أعلى بشكل غير متناسب بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض حتى في الاقتصاديات المتقدمة، لذا فالتفاوت في الدخل ينعكس بشكل متزايد في انخفاض العمر المتوقع وهذا أمر ملفت للنظر بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الدخل اليوم هو مؤشر أقوى للعمر المتوقع مما كان عليه قبل جيل[(35)].

– على المستوى الدولي يظهر "أن الجزء المتقدم من العالم هو الجزء الأكثر أمانا في تاريخ البشرية حيث أن الأخطار التي تهدد قصر حياة العالم المتقدم إنما هي أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي ومما هي عليه في باقي أرجاء العالم. حيث تعرف التقديرات الموضوعية ارتفاع ملحوظ في الحماية التي يتمتع بها الجزء المتقدم على الجبهات الثلاث في سبيل الدفاع عن حياة البشرية من خلال معارك ضد قوى الطبيعة المفرطة وضد الضعف الفطري للجسد وضد الأخطار الصادرة عن العدوان البشري"[(36)]، وهو ما يفسر أن الحروب لا تطال إلا بلدان الجنوب وأنه منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية لم تتعرض أي دولة من دول الشمال إلى حرب أو عدوان عسكري أو نزاع داخلي اثني أو عرقي طال مداه على عكس دول الجنوب التي تشهد كل تلك الأنواع السابقة من الحروب والنزاعات.

– كما أن من النتائج التي أدت إليها اللامساواة هو الإحساس بالفروق الطبقية وكذا مدى انتشارها خاصة في ظل غياب الطبقة الوسطى، كما أن الفقر واللامساواة يؤديان إلى الإقصاء الذي يضاعف الظلم بما له من دور واضح في استمرار النزاع بحثا عن البقاء ولعل هذا ما يجعل إفريقيا من أفقر القارات وأكثرها تأثرا بالنزوح البيئي "فمن بين البلدان الخمسين الأقل تنمية في العالم تقع 34 دولة منها في إفريقيا وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2005. كما أن 15 دولة منها حاليا تعاني من النزاعات وحركات العصيان والاضطرابات السياسية. كما أن تكرار النزاعات الاجتماعية يضاعف التفاوت العام"[(37)] سواء تعلق ذلك التفاوت بالدخل أو الصحة أو التعليم أو أي مؤشر آخر، كما أن المصالح سواء كانت القومية أو عبر القومية فهي شديدة التباين.

–

3- تحدي اللامساواة البيئية:

إن من بين أهم القضايا العالمية الأكثر إلحاحا هي ضرورة الحفاظ على كوكب الأرض إذ لا يمكن الاستمرار في إهمال إيجاد حلول لمختلف المشاكل البيئية، باعتبار أن التبعات السلبية للامساواة البيئية بدأت تظهر على أرض الواقع سواء من خلال التقلبات القاسية للمناخ والكوارث الطبيعية أو من خلال تداعيات الاحتباس الحراري على المناخ وعلى المناطق الأكثر فقرا خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في ظل النزوح البيئي الذي تشهده الكثير من الدول الإفريقية نتيجة ارتفاع درجة الحرارة والمجاعة والجفاف واختلال التوازن الحيوي في الكثير من المناطق، وهو ما يفرض ضرورة العمل الجماعي لجميع الدول في سبيل الحفاظ على استمرار الحياة على كوكب الأرض، وتحضرني هنا وصية الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين لدى التوقيع على إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية قائلا: "لا بد أن نتماسك معا جميعا وإلا فان كلا منا سيعلق لوحده"[(38)].

وتعتبر البيئة من أبرز القضايا التي تشكل رهانا حاسما في اتساع اللامساواة وتبعاتها على طرفي المعادلة من خلال "ترويض الطبيعة ضمن نموذج بناء النظام والتقدم الاقتصادي من خلال تقسيم الإنسانية إلى فئة تستحق العناية والرعاية وفئة عديمة القيمة أي كائنات غير جديرة بالحياة، وبالتالي تخصيص التوزيع المتباين للمخاوف"[(39)]، وهذه لا تؤثر فقط على حياة السكان المحليين وسبل عيشهم بل تهدد أيضا النظام الإيكولوجي النابض بالحياة في حين يتم دفع السكان المحليين إلى حدود التكيف، وتدفع التدخلات الحكومية من أعلى إلى أسفل من خلال التدابير التي تتبناها والتي يجب أن تستند إلى استراتيجيات موجهة نحو التكيف مع هذه التغيرات من خلال التجارب المحلية المجدية إذا ما أريد لها معالجة أوجه عدم اليقين العديدة الناجمة عن تغير المناخ إلى جانب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة الأخرى والتي ترتبط أساسا بالتغير المناخي، ومن بين أهم أسباب التغيرات المناخية هي اللامساواة ضمن اقتصاديات الدول الكبرى اتجاه الدول النامية والمتخلفة من خلال إستراتيجية الهروب نحو القاع حيث تتدفق الأموال أين تتواجد الفرص الأقل احتراما للمعايير البيئية، أي في دول العالم الثالث وخاصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية باعتبارهما مكانا للصناعات القذرة الملوثة للبيئة وحتى للنفايات الأكثر تلويثا منها الالكترونية والصناعية وحتى النووية أين تغيب معايير الاستدامة والتنمية والحفاظ على المجال الايكولوجي.

كما أن الأصوات التي تتصاعد اليوم على المستوى العالمي للتأكيد على أن البيئة تمثل الرهان الحاسم في التفاوتات واللامساواة العالمية خلال السنوات القادمة، والأمر يعود إلى التناقضات الكبيرة التي تعتريها ضمن أكثر الدول والمدن تلويثا للبيئة بالمقابل الدول والمدن الأكثر تضررا، فاغلب الدراسات التي تتطرق إلى هذا النوع من اللامساواة والتفاوت تظهر أن "الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى تلويثا للبيئة تليها كل من الصين ثم روسيا ثم البرازيل والهند، إلا أن المدن الأمريكية تحتل مراتب حسنة بين المدن المحمية ومنها نيويورك التي تحتل المرتبة 923 بين 1600 مدينة حسب درجة تلوثها في حين لا تحتل بكين سوى المرتبة 77 وتحتل دلهي المرتبة الأولى رغم أن الهند هي خامس اقتصاد ملوث عالميا" [(40)]، ولعل التناقض يظهر أكثر من خلال ترتيب المدن التي تحتل المراتب الأولى كأكثر المواقع تلوثا وللأسف هي في بلدان لا يمثل اقتصادها شيء يذكر في الاقتصاد

العالمي، حيث توصلت المنظمة الأمريكية غير الحكومية بلاكسميث Blacksmith Institute إلى أن "المواقع الأكثر تلوثا في العالم تقع في آسيا وخاصة في إفريقيا وعلى رأس تلك الأماكن تأتي أكرا حيث تعتبر بمثابة مزبلة الغرب إذ توجد فيها كل أنواع النفايات الصناعية والإلكترونية، كما أن نهر سيتاروم في جافا ومدابغ بنغلاديش وكاليمانتان من أكثر الأماكن تلوثا نتيجة استقبالها لنفايات الآخرين بسعر بخس"[(41)]، لذا فالواضح أن حتى الجغرافيا تتجه في ذات الاتجاه نحو لا مساواة بيئية من خلال أن ارتفاع حرارة الكرة الأرضية والذي يسبب التصحر والجفاف والمجاعة واللاجئين البيئيين الباحثين عن البقاء في الجنوب يوفر في ذات الوقت هذا الارتفاع في درجة الحرارة وزيادة سخونة المناخ فائدة للجزء الآخر من العالم خاصة لكل من كندا وروسيا من خلال زيادة المساحات القابلة للزراعة، إنها معادلة صعبة بين ملوث محمي من التلوث وضعيف يستقبل ملوثات الآخرين لتلبية حاجة لا تكافئ خسارته على المدى المتوسط والبعيد، وبين مدن قد تغرق نتيجة ارتفاع سطح الماء لذوبان مياه القطبيين وبين مناطق ستصبح غير قابلة للعيش نتيجة ارتفاع الحرارة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

الخاتمة:

في ظل كل هذه التفاوتات وكل ما هو متاح من معلومات وواقع نعيشه ونشاهده يتبين أن العالم لن يتحول على الإطلاق إلى ما يمكن أن نحلم به من خلال وجود مساواة وتضامن عالمي يتم من خلالهما القضاء على الجوع والفقر والحد من اللامساواة على المستويين القومي وعبر القومي، فالدول الكبرى تعيق التنمية في الدول النامية من خلال صادراتها في الوقت الذي كان من الممكن تدعيمها بالأتمتة، كما أن السياسة التجارية التي تتبعها الدول الكبرى اتجاه الدول المتخلفة تؤدي إلى نتائج عكسية، فالشروط والاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة وفرص التنمية في إفريقيا على المدى البعيد غير ممكنة فالدعم الزراعي الأوربي يدمر المنافسة في الدول الإفريقية وهو ما يساهم في الحلقة المفرغة المرتبطة بكل من الهجرة وتدمير البيئة من خلال التخلي عن الأراضي الزراعية، واللامساواة التي تتجذر ضمن مختلف أبعادها ومستوياتها وجوانبها في دول الجنوب دون أن يظهر في الأفق أي إستراتيجية ناجعة للقضاء عليها مستقبلا، ولعل من بين أهم الاستراتيجيات التي لا بد على الدول التعاون للتقليل من اللامساواة والتفاوت المتعدد الأبعاد هي ما يلي:

- لا بد من العودة إلى دولة الرعاية الاجتماعية للقضاء على الفقر الذي تم عولمته ضمن ثنايا النظام الرأسمالي الذي يتغذى على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة وتدمير البيئة وتقويض العيش البشري.
- القضاء على الترويج للوعي الزائف بشأن تبعات التفاوتات واللامساواة البيئية خاصة بشأن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة لدول العالم الثالث ومواجهة حقيقة التطرف الذي يعرفه المناخ.
- إن الاقتصاد الذي يشهد أكثر التطورات الايجابية كما ونوعا تنعكس ايجابياته سلبا على الجوانب الاجتماعية والإنسانية فالعالم في نهاية المطاف ليس مجرد سلعة لذا لا بد من العودة إلى أنسنة الحياة البشرية.

ما يمكن قوله في الأخير هو أن اللامساواة تأخذ تلاوين مختلفة اقتصادية وسياسية وجغرافية وعقائدية وعرقية وحتى جنسية وبيئية، وهذا ما يجعل اللامساواة متجذّرة لدرجة لا يمكن معها لأي برنامج إنمائي وإن كان ذو طابع دولي عام أن يساهم بالقدر الكافي في الحد من اللامساواة كما يجب أو حتى كما يمكن أن تتوقعه الحكومات

والشعوب في دول العالم الثالث، كما أنه من المؤسف القول أن عدم المساواة ينبغي أن يكون ذو أولوية في حد ذاته من منظور قيم عدالة والأخلاق وحتى التنمية، فعدم المساواة يقوض النمو الاقتصادي والحد من الفقر فالأرقام التي سبق الإشارة إليها توضح مدى تركيز الثروة لدى الأقلية، وبالرغم من كونها أرقام صادمة إلا أنها لا تنقل عمق التمزق الناجم عن هذا التركيز للثروة في عمق إفريقيا والهند وآسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في أطراف الحضارات الكبرى كالصين، فالمساواة أصبحت استثناء بالمقارنة مع اللامساواة التي أصبحت هي الحالة الطبيعة على المستويين المحلي داخل الدولة وحتى على المستوى عبر الدولاتي بالمقارنة بين الدول، إلا أن الشيء الوحيد الذي لا جدال فيه هو أن دكتاتورية السوق الحر تقوم بما صممت له بزيادة ثراء الأثرياء وتحويل الطبقة العاملة والفقيرة إلى طبقة بائسة فكما قال غاندي ذات يوم: "إن ما هو موجود في العالم من ثروات يكفي لتلبية احتياجات الجميع ولكنه لا يكفي لتلبية طمع الجميع".

الهوامش

1-Shalmali Guttal, Interrogating the Relevance of the Global North-South Divide**,** Focus on the Global South, February3, 2016 , p14, 14-3-2018, in: https: //www.cetri.be/IMG/pdf/shalmali_guttal_23000_eng_3-2.pdf

2- نعومي كلاين، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، تر: نادين خوري، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 116.

3- برتران بادي ودومنيك فيدال، أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص ص13 ،14 ، 35.

*- معامل جيني: نسبة للعالم "كورادو جيني" وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، حيث يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة

4- جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للدول اعترافات قرصان اقتصاد، تر: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، [د,س,ن])، ص 37.

5- جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة المزيج الكوني، تر: خالد كسروي، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 57.

6- نعومي كلاين، مرجع سابق، ص 129.

7- نفس المكان.

8- نفس المرجع، ص 130.

9- برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 297.

10- Divided A Britain, Inequality Within and Between the Regions, The Equality Trust**,** London E2 PF 9, P5, 5-3-2018, 2018,16-09- in:
https://www.equalitytrust.org.uk/sites/default/files/A%20Divided%20Britain.pdf

11- برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 18.

12- نفس المرجع، ص 16.

13- James B. Davies, Rodrigo Lluberas, Anthony F. Shorrocks, op, cit, p749.

14- Loc cit.

15- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، الصادر عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص 24.

16- برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص ص 16-17.

17- نفس المرجع، ص 17.

18- James B. Davies, Rodrigo Lluberas, Anthony F. Shorrocks,op cit, P 749

19- ميشل تشوسدوفسكي، عولمة الفقر، تر: محمد مسجير مصطفى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 310.

20- مايكل ألبرت، الحياة ما بعد الراسمالية اقتصاد المشاركة، تر: أحمد محمود، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 8.

21- جون بركنز، مرجع سابق، ص 79.

22- Shalmali Guttal, op cit, p15.

23- جون بليليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 471.

24- Era Dabla-Norris, Kalpana Kochhar, Frantisek Ricka, Nujin Suphaphiphat, and Evridiki Tsounta, Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective, International Monetary Fund, 2015, p18.

25- Ibid, P23.

26- Ibid, p18.

27- برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 16.

28- زيجمونت باومان، الخوف السائل، تر: حجاج أبو جبر، (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2017)، ص ص8-9.

29- نعومي كلاين، مرجع سابق، ص 247.

30- نفس المرجع، ص 189.

31- Shalmali Guttal, op cit, Pp 16-17.

32- Loc cit.

33- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص 19.

34- زيجمونت باومان، مرجع سابق، ص 117.

35- Era Dabla-Norris, Kalpana Kochhar, Frantisek Ricka, Nujin Suphaphiphat, and Evridiki, op cit, p16.

36- زيجمونت باومان، مرجع سابق، ص 175.

37- دفيد.ج. فرنسيس، أفريقيا السلم والنزاع، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010، ص ص271-172.

38- نفس المرجع، ص 311.

39- زيجمونت باومان، مرجع سابق، ص 116.

40- برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 24.

41- نفس المرجع، ص 24.

قائمة المراجع:

1- ألبرت مايكل، الحياة ما بعد الرأسمالية اقتصاد المشاركة، تر: أحمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

2- بادي برتران وفيدال دومنيك، أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016.

3- باومان زيجمونت، الخوف السائل، تر: حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

4- بركنز جون، الاغتيال الاقتصادي للدول اعترافات قرصان اقتصاد، تر: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، [د.س.ن].

5- بيترس جان نيدرفين، العولمة والثقافة المزيج الكوني، تر:خالد كسروي، المركز القومي للترجمة، 2015.

6- بليليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

7- تشوسدوفسكي ميشل، عولمة الفقر، تر: محمد مسجير مصطفى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

8- فرنسيس.ج دافيد، أفريقيا السلم والنزاع، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

9- كلاين نعومي، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، تر: نادين خوري، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.

10- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، الصادر عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

11- Inequality Matters Report of the World Social Situation 2013, Department of Economic and Social Affairs, United Nations,New York, 2013

12- Era Dabla-Norris,Kalpana Kochhar, Frantisek Ricka, Nujin Suphaphiphat, and Evridiki Tsounta, Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective**,** International Monetary Fund, 2015.

13- James B. Davies, Rodrigo Lluberas, Anthony F.Shorrocks, Estimating the level and distribution of global wealth 2000–2014, Review of Income and Wealth, Series 63, Number 4, December 2017.

14- A Divided Britain, Inequality Within and Between the Regions, The Equality Trust London E2 9PF, 3-4-2018. In: https://www.equalitytrust. org. uk/sites/default/files/A%20Divided%20Britain.pdf

15- Shalmali Guttal, Interrogating the Relevance of the Global North-South**,** Focus on the Global South, February 3, 2016, 4-3-2018.
https://www.cetri.be/IMG/pdf/shalmali_guttal_23000_eng_3-2.pdf

16- Worldwide Wealth and Wealth migration trends,Globel Wealth Migration Review, GWMR,February 2018.
https: //samnytt.se/wp-content/uploads/2018/02/GWMR-2018.pdf